قضايا

ثمّة رؤية ثنائية تسيطر على عملية كتابة تاريخ ثورة 1919، قوامها الفصل بين جماهير الريف وجماهير المدينة، فلكل طرفٍ منهم أسبابه الخاصة كي يثور. هنا مطالعة حول هذه المسألة وإشكالياتها.

كيف كُتب التاريخ الاحتجاجي وثورة الأطراف في مصر؟

في ذكرى ثورة 1919

محمود صلاح

ميدان العتبة في القاهرة عام 1919 (Getty)

«هو الخراب بعينه، سُل سواد الناس يقولون لك بالإجماع أن أيامهم هذه قطعة من سِنَى يوسف» ... عزيز خانكي (1873-1956) المحامي المصري، ذو الأصول الشامية، وهو يصف الأحوال الاجتماعية للمصريين في أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918). تحلّ هذه الأيام ذكرى اشتعال ثورة عام 1919 في مصر. ويكاد يتّفق عديدون من مؤرّخيها على أنّ عاملين أساسيين منحاها الانتشار الواسع، في طول البلاد وعرضها، حيث المواجهة الشاملة العنيفة، وذلك بجانب الأزمة السياسية المتجسّدة في مواجهة الحركة الوطنية المصرية للاحتلال الإنجليزي، ويتجسّدان في:

أولًا، أزمة الغذاء في أثناء الحرب العالمية الأولى؛ وما ارتبط بها من بطالة ومجاعة، خصوصاً في الأطراف والريف، الأمر الذي أسهم في ارتفاع معدلات الوفيات؛ فقد تُوفي 2% من المصريين بسبب الجوع وسوء التغذية والمرض. ثانيًا، حالةً من السخط الواسع؛ فالفلاحون في الأطراف في قرى الدلتا والصعيد أُجبروا على تحمّل أعباء الحرب العالمية الأولى، فقد اقتيد أبناؤهم وأقاربهم إلى معسكرات العمل الإجباري في ميادين القتال في الحرب، علاوة على معاناتهم من الأزمة الغذائية الطاحنة خلال فترتها، وتصاعدت مخاوفهم بأنهم «سيكونوا أشد جوعاً في العام 1919» على حدّ قول المؤرخ الأميركي إليس غولدبرغ (توفي في 2019)؛ حيث كانت ثورة الجياع فى الريف تحتاج تلك الفرصة التي تحرّكت فيها المدينة أو أفندية الحركة الوطنية، وعندها «أدرك الفلاحون أنّ السيطرة على السلع والحاصلات التي ينتجونها كانت أكثر أهميةً من أي دخلٍ نقدي يتحصلون عليه من بيعها، ولكن تلك السيطرة الفلاحية كانت تعني صراعاً مع ملّاك الأراضي والدولة في وقت واحد»، فالمحرّك الأساسي، هنا، هو الجوع أو الخوف من التعرّض له مرّة أخرى، فكان لا بدّ لهم من إسماع أصواتهم كلّ القوى السياسية المسيطرة على المجتمع: السلطة العسكرية (الاحتلال)، والحكومة المصرية، وكبار الملّاك.

رؤية تفصل بين جماهير الريف وجماهير المدينة

ووفقاً لذلك، يمكن القول إنّ ثمّة رؤية ثنائية تسيطر على عملية كتابة تاريخ ثورة 1919، قوامها الفصل بين جماهير الريف وجماهير المدينة، فلكل طرفٍ منهم أسبابه الخاصة كي يثور. ويبدو أنّ ذلك التقسيم: الحراك السياسي الوطني في المدينة (الأفندية الثوار)، والحراك المطلبي في القرية (الفلاحون الجوعى) كان حاضراً في الخطاب السياسي الاستعماري أيضاً، فاللورد ملنر، عندما حضر إلى مصر أواخر عام 1919، كتب في تقريره ما يشير بوضوح إلى هذا الخطاب؛ حيث يقول «في المدن والبنادر يسهل تهييج الغوغاء بتلقينهم ألفاظاً مستحبّة رنانة تتّحذ شعاراً سياسياً فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها. أما الفلاحون فجمهورهم لا يبالي بالسياسة بطبيعته». وكان المراقب العام البريطاني في مصر، اللورد كرومر، قد كرّسَ تلك الرؤية، عندما أفصح عن تحليله شخصية الفلاح المصري الذي كان في نظره «عاطفياً وجاهلاً وساذجاً». وأضاف كرومر، في رؤيته إلى الحالة السياسية للفلاح المصري: الفلاحون «هم مجرّد أصفار على الصعيد السياسي. الفلاحون فاترو الشعور، شديدو الجهل، وعاجزون تماماً عن امتلاك زمام المبادأة، ولذلك هم يعجزون عن التعبير عن آرائهم تعبيراً سياسياً مسموعاً». وكان مسؤولو الإدارة الاستعمارية يثقون جيّداً في الدرس الاستشراقي الذي تعلموه في صفوفهم، حيث كانت نظرية الاستبداد الشرقي حاضرة في رؤيتهم إلى المجتمع المصري، وكانت رؤيتهم تلك نموذجاً للقراءة الرومانسية الاستعمارية لتاريخ المجتمع المصري، فاللورد كرومر، مثلاً، كان يتصوّر الدور أو الاحتلال الإنجليزي باعتباره إنقاذاً لمصر من تاريخها الاستبدادي، وفساد رجال الحكومة والإدارة وتعطّل الحرّيات. أو كما قال «المصريون على مدار ستين قرناً يعانون من سوء الحكم والقمع على أيدي مختلف الحكام بدءًا من الفراعنة إلى الباشوات».

وهنا يأتي دور «المصلح الإنجليزي» لتأهيل المصريين وتعليمهم حكّاماً ومحكومين. ومن ثم، إنكار دور الفلاح أو الأطراف في ثورة 19، واعتبارها عملاً مطلبياً لا أفق أو غاية سياسية من ورائها هو من آثار ذلك الخطاب الاستعماري. وهو أمرٌ تُنكره حقائق الاجتماع والتاريخ؛ فقد أثبتت أحداث الثورة أن ثمّة تبلوراً أوضح وأعمق للهوية المصرية الجامعة، حيث تمكّن مواطنو مصر من تمتين المعنى المشترك الجامع لهويتهم بشكل مميّز وفريد، والعلاقة بالسلطة والآخر من مواطني البلد، ومشاركة الناس العاديين في الشأن العام، واعتبار أن المصالح والمطالب العامة لا تخصّ المصريين من رجال السياسة والحكم، الصحافة أو المقيمين في القاهرة وحدهم، بل المصريين في كلّ مدينة وقرية ونجع. ومن ثم، كانت النظرة المتعجّلة إلى الحراك الثوري 1919 تقوم على أنه حدثٌ سياسيٌّ في المدينة خلف قادة حزب الوفد؛ وحدثٌ مطلبيٌّ في القرية طلباً للطعام، وخوفاً من الجوع ونقص الغذاء؛ فإن وثائق وكتاباتٍ عديدة قد ظهرت من أجل تصحيح تلك الرؤية، والعمل من أجل إبراز الصراع الاجتماعي والطبقي الذي عبّرت عنه ثورة 1919، باعتبار أن ذلك الصراع ممارسة سياسية، أو كما قال فكري أباظة في روايته «الضاحك الباكي» إنها «الثورة ضد الإنجليز، والثورة ضد الثروة». وقد كان للتباين في الأداء والمدّ الثوري بين أقاليم مصر ومدنها دليلاً على خصوصية الظروف البنائية والاجتماعية في كلّ إقليم، واتّساع حجم المظالم والأزمات الاجتماعية والاقتصادية في كلّ إقليم شارك بفاعلية في الثورة، وإن كانت جميعُها قد نجحت في أن تبرُز باعتبارها ثورة واحدة تضافر فيها المصريون؛ ليس فقط لإنتاج مجتمع جديد يحفظ كرامتهم، بل أيضاً مجتمع مُوحِّد لهويتهم الوطنية. ... «الأجانب شوّهوا تاريخنا وكتبوه وفق أهوائهم» ... تلك كلمات محمد صبري السوربوني أحد أهم كُتّاب التاريخ القومي المصري؛ حيث كان، بكلماته تلك ينتقد الكتابة الكولونيالية للتاريخ المصري الحديث؛ والتي اعتمدت على فرضية «ركود الشرق»، ولكن إلى حين قدوم المستعمر بأدوات الحداثة، فالمركزية والاستبداد الشرقي، وهما من المفاهيم الأساسية، في هذا النموذج، قد عملا على إيجاد تاريخ نمطي ودائري لمصر الحديثة، حيث تبدو كأنّها مجتمع ذو تاريخ واحد متكرّر، حتى سجّل الغزاة اكتشافهم له؛ في حين أن الكتابة الوطنية للتاريخ القومي، والتي ظهرت في مرحلة لاحقة تؤكّد على قِدم الدولة والمجتمع وأصالتهما. وتنزعج، في أحيانٍ كثيرة، من حضور سردية التنوع داخل أطرّاف الوطن، وترى أن مصر وحدة متجانسة ذات تاريخ مشترك منذ عهد الملك مينا نارمر موحّد القُطرين. وفي كل الحالات، يجري تهميش الأطراف وتعمّد التعامل معها أنها غير مرئية (invisibility) كما يقول بذلك الباحث الأميركي، بيتر جران، أو اعتبارها تابعة للمركز وليس لديها تاريخ أو سردية مختلفة عن المركز أو العاصمة (القاهرة)، حيث نزع هوية الأطراف وخصوصيتها، بل، وأحياناً، اعتبار أن خصوصيتها تمثل تهديداً للتاريخ الواحد؛ أو السردية القومية الجامعة. ويميّز بيتر جران بين عدّة نماذج أكاديمية كانت هي المسؤولة عن اختفاء التأريخ لأبرز مدن الأطراف في مصر، أسيوط عاصمة الصعيد، ومركز الثقل الإداري والاقتصادي والسياسي بها. ويؤكّد أنّ تجاهل التاريخ المحلي للأطراف، ليس فقط بسبب الدور الاستعماري أو مؤرّخي الاستعمار؛ فقد لعب باحثو الأنجلو - أميركان الدور الأبرز في عملية إخفاء تاريخ الأطراف. ويفسر جران قيامهم بذلك الدور بالرجوع إلى الخلفية الثقافية والحضارية لهؤلاء الباحثين، فالحضارة الغربية هي نتاج عملية التخلّص من الأضعف، حيث يقارب جران بين سِفر الخروج (Book of Exodus) وما جرى في أثناء بناء الحضارة الغربية؛ والتي صارت ثقافتها تقوم على مركزية الذكر الأبيض، حيث تتخلّص جماعة الذكر الأبيض من بعض الناس، وإن كانوا طيّبين، إلا أنهم كانوا في الجانب الخاطئ، حتى أن عملية إبادتهم ليست ذنباً تُلام عليه جماعة الذكر الأبيض، فهم كانوا، في النهاية، ينفذون إرادة الرب. ويذكر جران أنّ جماعة الباحثين الغربيين ينظرون إلى مصر من ذلك المنظار الانتقائي والاستبعادي، والذي يتجلّى في لحظة تجاهل المجتمعات المحلية المصرية. ويبدو في تلك اللحظة تأثّر جران بنظرية ما بعد الاستعمار في وصم المنتج الأكاديمي الأنجلو- أميركي، والتي تمثلت عند سبيفاك في الطرق الاستعمارية، والذي اعتبرته بوصفه «مكوّناً للفلسفة الغربية وتَصوُّرِها لنظام العالَم».

> أثبتت أحداث الثورة أن ثمّة تبلوراً أوضح وأعمق للهوية المصرية الجامعة
>
> تؤكّد الكتابة الوطنية للتاريخ القومي على قدم الدولة والمجتمَع وأصالتهما
>
> التأريخ الإمبريالي لمصر قد ركّز على كتابة تاريخ الشمال (القاهرة والدلتا) دوناً عن الجنوب، الذي جرى تجاهله

مؤرّخون مصريون

وكان مؤرّخون مصريون عديدون قد نجحوا، في الآونة الأخيرة، في إعادة كتابة التاريخ الاجتماعي للأطراف؛ خصوصاً في صعيد مصر، وقامت رؤيتهم على تحدّي منهجية الاستبداد الشرقي، مثال ذلك زينب أبوالمجد التي قدّمت قراءة لتاريخ الصعيد في ضوء مفهوم الاستعمار الداخلي أو الاستيطاني (Settler Colonialism) ، حيث أوضحت أن التأريخ الإمبريالي لمصر قد ركّز على كتابة تاريخ الشمال (القاهرة والدلتا) دوناً عن الجنوب، الذي جرى تجاهله، وغاب صوت الجنوب بشكل تام. وترفض زينب أبوالمجد نظرية الاستبداد الشرقي، وتعتقد في أهمية نظرية ما بعد الاستعمار في فهم التاريخ المصري الحديث، وخصوصاً دور الأطراف في جنوب مصر فيه، ولكنها توسّع من تلك النظرية، لا لتشمل مرحلة الاستعمار والغزو الأجنبي، فحسب، ولكن أيضاً الاستعمار الداخلي؛ حيث الصفوة السياسية القاهرية بنزعتها وخطابها القومي المُوحِد والمنكر تاريخ الأطراف ومكانتها وخصوصيّته، الأمر الذي كرّسَ الأطراف باعتبارها تابعاً (subaltern)، وكان أنجح محاولات إخضاع الأطراف وأبرزها تلك التي جرت على يد محمّد علي باشا، حيث كان الصعيد هو المستعمرة الأولى First Colony بحسب رؤية زينب أبوالمجد، والتي «تم إدماجها قسراً في نظام الشمال وهيمنته؛ في الوقت الذي تم فيها تطريف أو تهميش الصعيد الذي تمت السيطرة عليه»، أي أنها عملية مزدوجة تشمل الإدماج والتهميش معاً. يرفض جران ذلك التفسير لتغييب حضور الأطراف، الصعيد خصوصاً، في عملية كتابة التاريخ المصري؛ حيث يعتقد أن نموذج الطريق الإيطالي لأنطونيو غرامشي عن الجنوب الإيطالي هو الأنسب للحالة المصرية؛ حيث أن نُخب صعيد مصر قد أُدمجت في بناء القوة الخاص بنُخبة القاهرة، بل إنها تكاملت مع البُنى البيروقراطية والعسكرية والسياسية والثقافية الخاصة بنُخب الشمال، فالقوى الجنوبية المنخرطة طبقية ومتمايزة عن المجتمع المحلي بالأساس، من خلال علاقتها بجهاز الدولة، وليس بنمط إنتاجي محدّد، حيث تعمّدت عملية التحويل الطبقي اصطناع طبقة وسطى تتقدّمها صفوة إدارية وسياسية (العُمد والمشايخ والأعيان)، وهو التفسير الذي يختلف عن نموذج الاستعمار الاستيطاني؛ فإدارة الجنوب ليست سيطرة استيطانية، بل هي هيمنة ذات أبعاد أيديولوجية، ومادّية؛ حتى أن مثقفي الجنوب الذين يُختارون على أنهم من رموز الثقافة الوطنية كان قد جرى اختيارُهم بناء على انتمائهم بالأساس إلى تلك المناطق المُستبعَدة، والذين كانت كتاباتُهم تتّجه إلى تكريس ثقافة الوطن والمصير الواحد، وكان «غرامشي لا يقصد أن هؤلاء المثقفين كانوا عظماء بالفعل بقدر ما كان ذلك طبيعة واتجاه وخطّة التنظيم الثقافي السائد». وضرب جران مثالاً بنموذج طه حسين باعتباره خير شاهد على صدق النموذج الإيطالي في فهم التكامل السياسي والثقافي للأطراف الجنوبية مع الشمال. ووفقاً لذلك، عملية الإدماج السياسي والثقافي للجنوب لا تمارسها الدولة المركزية وحدها، بل تُمَارس عبر قوى اجتماعية وثقافية محلية أيضاً، حيث نفقد في تلك اللحظة الصورة الحقيقية للجنوب، وننظر إليه باعتباره جزءاً من ثقافة الشمال ونظامه.

إخفاء دور الصعيد

ومن الواضح أن ثمّة اتجاه إلى إخفاء دور الأطراف، خصوصاً الصعيد، من الظهور عبر صفحات التاريخ الاجتماعي، وهو ما يحاول باحثون عديدون فهمه وتفسيره، ولكن ليس وفقاً للظروف والأبنية الداخلية، ولكن عبر الدور الاستعماري الأجنبي، وليس بسبب قوى أو متغيرات داخلية، ووفقاً لـMartina Ricker «النظام البريطاني الاستعماري حوّل سكّان شمال مصر (القاهرة والدلتا) إلى مواطنين عبر تصنيع الشمال وتحضّره؛ بينما الجنوب تم النظر إليه باعتبار سكّانه مجرّد قوى عمل رخيصة. ومن هنا، جرى تجاهل الجنوب وتاريخه، وهو الأمر الذي اتفق معه رينهارد شولتس عندما أكد على مقولة «الاستعمار الاقتصادي للريف المصري»، حيث ثمّة متغيرٌ خارجيٌّ فاعلٌ، إلا أنه رفض أن يكون حراك فلاحي الأطراف يجسّد عملاً سياسياً يوازي حراك الأفندية في العاصمة والمدن الكبرى، فهو يرى أن الدعوة القومية إلى «الاستقلال والحرية والعدالة لم يكن لها المعنى ذاته لدى الفلاحين، وبينما اتّخذ الأفندية الدولة الاستعمارية هدفاً لجهودهم، اتّخذ الفلاحون الاستعمار الشامل لحياتهم الاقتصادية هدفاً لغضبهم».

(كاتب مصري)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الثورة ودور الأطراف

تدين ثورة 1919 في مصر بالفضل للأطراف أكثر من المدن الرئيسية، فهي لم تصل إلى عنفوانها وجذوتها المتّقدة إلا عندما اشتعلت في قرى الدلتا، وصعيد مصر على وجه الخصوص، فقد تكوّنت إدارات للحكم الذاتي في أقصى الأطراف؛ في زِفتَى بالدلتا، وأسيوط وأسوان بالوجه القبلي، وكان ثمة ميلادٌ وحضورٌ لنشطاء محليين ومنظمين للاحتجاجات بدون الحاجة إلى تنظيم مسبق، حيث «الأفندية في مدن الأقاليم قادوا الاحتجاجات بالتعاون مع الأعيان والفلاحين الممتلئين سخطاً وإحساساً بالقهر».